محاضرات في مقياس منظمات دولية اقتصادية موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر
تخصص:قانون أعمال

السنة الجامعية:2021/2020

المحاور المقررة في المقياس:

المحور الاول: صندوق النقد الدولي FMI

المحور الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD

المحور الثالث: منظمة التجارة العالمية OMC

المحاضرة الافتتاحية:
مدخل إلى المنظمات الدولية المتخصصة.

لقد عمد واضعوا ميثاق الأمم المتحدة إلى تبني مجموعة من الأساليب لمواجهة المستجدات الدولية في مختلف المجالات.

حيث كان لزاما على المنظمة الأممية إما القيام بنفسها بكل وظائفها في مختلف المجالات الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية...الخ.

على أساس ما يسمى بتركيز الاختصاص، وإما انتهاج أسلوب اللامركزية في تنفيذ أهدافها، وهذا لكونها لا تستطيع، عن طريق أجهزتها الرئيسية الذاتية، القيام بكل نشاطاتها[1]، ولهذا الغرض أنشأت المنظمة، وفي إطار التنسيق والتعاون معها، مجموعة من الوكالات المتخصصة تساهم كل منها في مجال معين، وأهمها مجال حقوق الإنسان وحرياته.

أولا. تعريف الوكالات المتخصصة وبيان خصائصها:

يتميز المجتمع الدولية المعاصر بتزايد كبير لعدد المنظمات الدولية، وليست ثمة مجالا من مجالات العلاقات الدولية إلا وتدخلت فيه هذه المنظمات، ولم يكن ليتحقق ذلك لولا الأهمية البالغة والدور الكبير الذي تؤديه المنظمة، خاصة في إطار التعاون والتنسيق مع الدول.[2]

ولا يختلف تعريف المنظمة الدولية المتخصصة عن تعريف المنظمة الدولية بوجه عام، إذ أنها تمثل هيئة تنشئها مجموعة الدول بموجب الاتفاق بينها وتمنحها اختصاصا ذاتيا معترفا به، وذلك بقصد تحقيق أهداف مشتركة.[3]

أما المنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة، فقد عرفتها المادة (57) من ميثاقها بأنها:

"1- الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات التي تضطلع بمقتضى أنظمتها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من شؤون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة (63).

2- تسمى هذه الوكالات التي يوصل بينها وبين "الأمم المتحدة" فيما يلي من الأحكام بالوكالات المتخصصة.

وعلى هذا الأساس، نجد أن المنظمات الدولية المتخصصة يقتصر دورها على مجال واحد فقط من مجالات العلاقات الدولية.

وبذلك يمكننا تحديد مجموعة من الخصائص التي تتميز بها، وهذه أهمها:

1***إنشاء المنظمة الدولية المتخصصة بموجب اتفاق دولي حكومي:**

حيث يخضع هذا الاتفاق لأحكام اتفاقية فيينا" لقانون المعاهدات عام 1969، ويستوجب الاتفاق أن يكون أطرافه دولا. وفي هذا الشأن، تتميز المنظمة الدولية المتخصصة عن المنظمة الدولية غير الحكومية وتختلف كذلك عن أي جهاز فرعي تابع للأمم المتحدة وينشئه أحد أجهزتها الرئيسية.

2*إنشاء الاتفاق الحكومي لأجهزة رئيسية للمنظمة:

وهذا الأمر مماثل لما هو السائد في المنظمات الدولية بوجه عام، حيث تتضمن الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية بيانا بأجهزتها الرئيسية واختصاصات كل منها وعلاقة كل منها بالجهاز الآخر، وفي الغالب تمتلك المنظمة ثلاث أجهزة رئيسية هي: الجهاز العام، الجهاز التنفيذي والجهاز الإداري.

3*الشخصية القانونية للمنظمة الدولية المتخصصة:

تتمتع المنظمة الدولية المتخصصة بالشخصية القانونية الدولية المستقلة عن إرادات الدول المكونة لها، وتسمح لها بإبرام المعاهدات الدولية وحق التمتع بالمزايا والحصانات الدولية.

4*الاختصاص:

يجب على المنظمة الدولية المتخصصة أن تنشط في مجال معين، ويجب عليها كذلك ألا تخرج عن نطاق اختصاصها، الذي يتيح لها الإشراف على التعاون الدولي في أحد المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الصحية...الخ.

ثانيا. علاقة المنظمات الدولية المتخصصة بمنظمة الأمم المتحدة:

تلعب المنظمات الدولية المتخصصة دورا بارزا في مجال العلاقات الدولية، كل حسب المجال الذي تتخصص فيه. لذلك أكدت المادة (57) في الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة الربط أو الوصل بينها وبين المنظمة الأممية، كما تضمنت المادة (63) من الميثاق، الأحكام المتعلقة بعملية الربط، وجددت الجهاز الذي يتولى المساعدة في ذلك ووسائله في الإشراف والتنسيق بينها.

وتتلخص مظاهر العلاقة بين الوكالات المتخصصة والأمم المتحدة فيما يلي:[4]

1- إن إنشاء الوكالات الدولية المتخصصة يكون بتوجيه دعوة من الأمم المتحدة إلى الدول لإجراء مفاوضات بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق مستوى أعلى للمعيشة والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحل المشكلات الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العالم.

2- إن اتفاقات الوصل بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، هي التي يتم الربط من خلالها بين هذه الكيانات الجديدة والمنظمة الأم، حيث تبرم الوكالات هذه الاتفاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتنص الاتفاقات في الغالب على ما يلي:

أ*يكون لكل من الوكالات الدولية المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة حق تبادل الممثلين والمراقبين، وتبادل الوثائق والمعلومات بينها، واقتراح إدراج بنود في جدول أعمال كل منها، والتنسيق فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالموظفين، وترتيبات الميزانية.

ب*ترخص منظمة الأمم المتحدة للوكالات الدولية المتخصصة بطلب فتوى أو رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن المسائل القانونية التي تظهر في نطاق اختصاص كل منها.

3- تبادل الدراسات والتقارير وإصدار التوصيات، حيث يمكن لمنظمة الأمم المتحدة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القيام بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وما يتصل بها، وإصدار توصيات للوكالات الدولية المتخصصة بشأن أوجه نشاطها، وتنسيق أعمالها.[5]

كما تستطيع منظمة الأمم المتحدة الحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة، حيث يتعين على هذه الأخيرة أن تمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة بتقارير عن الوسائل والخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصيات كل منها في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه.[6]

4- استخدام الوكالات المتخصصة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة: حيث يمكن للوكالات الدولية المتخصصة من تقديم المساعدة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بأداء وظائفه واختصاصاته وتنفيذ قراراته.

وقد قررت المادة (48) من الميثاق على أنه يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بطريق العمل في الوكالات المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها.

وعلى هذا نستنتج أن العلاقة بين منظمة الألم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة هي علاقة تعاون وتنسيق وليست علاقة تبعية، لأنه نجد أن على الرغم من هذا الارتباط، إلا أن الوكالات تمثل أشخاص القانون الدولي وتتمتع بالإرادة الذاتية والشخصية القانونية في حدود اختصاصها.

المحور الأول: صندوق النقد الدولي.

يمثل إنشاء صندوق النقد الدولي الحدث البارز والهام في تاريخ الاقتصاد العالمي، فبعد الفوضى التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية سارعت الدول الى خلق قواعد

دولية تشكل محورا أساسيا لإدارة النظام النقدي الدولي، نظام يتمتع بمرونة كافية للتحكم في اسعار الصرف واستقرار موازين مدفوعات الدول من جهة، وكذلك تسهيل حركة المبادلات الدولية من جهة أخرى.

أولا / تعريف صندوق النقد الدولي:

لقد ساهمت الكثير من الظروف الدولية في انشاء صندوق النقد الدولي، بدءًا بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م، مرورا بحالة الدمار والخراب التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وصولا إلى انهيار قاعدة الذهب.(7)

ولقد أحيط صندوق النقد الدولي بالكثير من التعاريف والتي كانت متقاربة فيها بينها واهمها ما يلي:

1/ هو :**"مؤسسة تمثل الحكومات، أنشئت بموجب معاهدة دولية بريتون وودز BRETTOUN WOODS"**، تولى وضع مواده ممثلون عن 45 دولة، اجتمعوا في ولاية **"نيوها مشير"** الأميركية للإشراف على النظام العالمي.(8)

2/ **وعرف كذلك بأنه:« المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على ادارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء».**(9)

وعلى هذا الأساس نجد أن صندوق النقد الدولي، هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الامم المتحدة، حيث ارتبط بها بموجب اتفاق الوصل المبرم بينهما في 15نوفمبير1947م.

ويعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات والذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة.(10)

ثانيا/ مبادئ وأهداف صندوق النقد الدولي:

يستند صندوق النقد الدولي - أثناء تأدية وظيفة الدولية- على مجموعة من الضوابط والمرتكزات والتي يستشرد بها لتحقيق أهدافه المحددة في اتفاقية إنشائه.

1/ مبادئه: هناك عدة مبادئ يقوم عليها صندوق النقد الدولي، وأهمها ما يلي:

- إعتبار سعر الصرف من المسائل ذات الأهمية الدولية.
- تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية بإيجاد إنفتاح تجاري متعدد الأطراف.
- اختلال ميزان المدفوعات يعتبر مسؤولية مشتركة بين الدول التي تعاني عجزا ودول الفائض.

2/ أهدافه: يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق مجموعة من الأهداف، تناولتها المادة الأولى من وثيقة إنشائه وهي كالآتي:

- تشجيع التعاون النقدي عن طريق مؤسسة دائمة، تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في تسوية مشاكل النقد العالمية.
- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، والمساهمة بذلك في تحقيق وحفظ مستويات مرتفعة من التشغيل والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الأعضاء، باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.
- العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف، وتجنب المنافسة التخفيضية لأسعار الصرف.
- المساهمة في إقامة نظام متعدد الأهداف للمدفوعات الخاصة بالعملات الجارية بين الأعضاء، وفي التخلص من قيود الصرف التي تعيق تزايد ونمو التجارة الدولية.
- بعث الطمأنينة في نفوس الأعضاء عن طريق جعل موارد الصندوق في متناولهم بضمانات كافية، مما يهيئ لهم فرصة تصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتهم دون اللجوء الى تدابير تهدد الرخاء، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.
- العمل تبعا لما تقدم على تقصير أمد الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء والتخفيف من مداه.
- تقديم المساعدة الفنية أو التقنية للدول التي تطلبها من استشارات الخبراء الى تدريب الكوادر.

وما يلاحظ على هذه الأهداف، أنها استغرقت كل المسائل التي تدخل في صميم الاقتصاد العالمي، وبذلك نجد أن دور صندوق النقد الدولي يتعدى الى تحقيق التنمية في الدول الاعضاء وضمان تدفق الاستثمارات الدولية وكذلك فتح المجال لتزيد حركة المبادلات التجارية الدولية.

ثالثا: الأطر التنظيمية والمالية لعمل صندوق النقد الدولي:

يعتمد صندوق النقد الدولي – أثناء تأدية وظيفته الدولية- والمتمثلة في إدارة النظام النقدي الدولي، على مجموعة من الوسائل والإمكانيات التي تضمن له الاستمرارية وحسن الأداء.

فعلى الصعيد التنظيمي، تضطلع مجموعة من الأجهزة بمهام الصندوق، كل على حسب صلاحيتها المنوطة بها، وعلى الصعيد المالي، نجد أن الصندوق يملك بعض المصادر التي تمكنه من جمع الإيرادات التي يحتاجها في كل عملية إنفاق يقوم بها.

1/الهيكل التنظيمي:

وفقا للنص مادة 12 القسم 1 من الاتفاقية التأسيسية للصندوق نجد أنه يتكون من ثلاثة اجهزة رئيسية مسيرة وأجهزة اخرى استشارية.

أ/ الأجهزة المسيرة: وتتمثل في مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي والمدير العام.

ب/ مجلس المحافظين: نصت عليه المادة 12 القسم 2 من الاتفاقية التأسيسية للصندوق، ويعتبر الهيئة العليا والسلطة التشريعية فيه.

ومن مميزاته ما يلي:

- هو جهاز موسع،لأنه يضم ممثلين عن كل الدول الأعضاء فيه.
- هو صاحب السلطة الإشرافية العليا في إدارة صندوق النقد الدولي.
- تعيين كل دولة عضو في الصندوق محافظا يمثلها وكذلك نائب له.
- يعتبر المحافظين مستقلون عن الصندوق ويتلقون التعليمات والأوامر من دولهم فقط.
- يتمتع المحافظون بكافة السلطات اللازمة للإشراف على كافة شؤون الصندوق ومنها:
  - قبول الأعضاء الجدد.
  - مراجعة الحصص.
  - التعاون مع المنظمات الأخرى...الخ.

ج/ المجلس التنفيذي: نصت عليه المادة 12 القسم 3 من الإتفاقية التأسيسية للصندوق، يتكون من24 مديرا تنفيذيا منهم 16 منتخبون من مجموعات البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين، و5 معينون من طرف بلدانهم مباشرة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان –ألمانيا – فرنسا – بريطانيا، إلى جانب 3 آخرون معنيون كذلك يمثلون روسيا، الصين والمملكة العربية السعودية.

ويعتبر المجلس التنفيذي في حالة انعقاد تام، ويختص بوظائف تتعلق بالميزانية الإدارية وبعضها استشارية رقابية، ويعتبر هو المحرك الحقيقي والفعلي للصندوق.

د/المدير العام: نصت المادة 12 القسم 4 من الاتفاقية التأسيسية للصندوق على أن يختار المجلس التنفيذي مديرا عاما للصندوق من غير المحافظين أو المديرين التنفيذيين.

وهو بحكم منصبه، يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق، وهو الذي يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه، فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس ومدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد.

ب/ الأجهزة الاستشارية: وهي تنقسم بدورها الى أجهزة تعمل داخل الصندوق وهي:

- اللجنة النقدية والمالية الدولية.
- لجنة التنمية.

وأجهزة أخرى تعمل خارج الصندوق، وهي تنقسم الى مجموعات ومن الدول الأعضاء وهي:

- مجموعة الخمسة.
- مجموعة السبعة.
- مجموعة الأربعة والعشريين.
- مجموعة الثلاثين.

2/ موارد صندوق النقد الدولي:

تعتبر مالية المنظمة الدولية من أكثر المواضيع أهمية، لما لها من دور كبير في ضمان فعالية نشاطها وكذلك حسن أدائها، وصندوق النقد الدولي يشتمل على عدد من الموارد المالية التي تمكنه من القيام بسياسته الإقراضية على وجه حسن، وأهم هذه المواد هي:

أ- اشتراكات الدول الأعضاء (الحصص): وقد نصت عليها المادة 03 القسم 1 من اتفاقية تأسيسه، وهي في مجملها التزامات أساسية تقع على عاتق الدول الأعضاء، وتسددها عند بداية الانضمام الى الصندوق، أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تتزايد فيها نسبة الحصص.

ومنذ انطلاقة الصندوق وحتى عام1978، كانت الدول تتقدم بحصتها بأن تدفع 25% منها ذهبا و75%عملة وطنية، ثم تغير الأمر باستحداث ما يسمى بوحدات حقوق السحب الخاصة، حيث ألزمت الدول بدفع 25% من حصتها بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات الرئيسية مثل: الدولار الأمريكي، الين الياباني، والباقي بعملتها الوطنية.

وتعتبر الحصص المقدمة من الدول الاعضاء المرآة العاكسة للقوة الاقتصادية للدولة وكذلك حجم الاستفادة من موارد الصندوق كما تحدد على اساسها قوتها التصويتية وحصولها على حقوق السحب الخاصة، ويمتلك البلد العضو في الصندوق 250صوتا مع زيادة صوت واحد لكل 100ألف وحدة حقوق السحب الخاصة.

ب/ بيع الذهب: يلجأ الصندوق إلى بيع ما لديه من ذهب بهدف توفير السيولة المالية، وهذا ما تم فعلا سنة 1978، إذ تم ترخيص الصندوق ببيع 1/6من مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية، وذلك في عملية بيع دامت 4 سنوات عن طريق مزايدة شهرية.[11]

ت/ اقتراضات الصندوق:

يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه. ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة. وهي:

- **الاتفاقات العامة للاقتراض GAB**، والتي تم إنشاؤها عام 1962، ويشارك فيها أحد عشر مشتركا حكومات البلدان الصناعية والعشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية.
- **الاتفاقية الجديدة للاقتراض:NAB**، والتي تم استحداثها عام1997, ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة.

وإضافة إلى الموارد المذكورة سابقا، يملك الصندوق مصادر أخرى لتحصيل إرادات إضافية، مثل العمولة التي يحصل عليها من معاملات الدول الأعضاء معه عند ما تلجأ إلى استخدام موارده، وكذلك العمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعا وشراء، والفائدة التي يحصل عليها من استثماراته في أذونات الخزانة الأمريكية.[12]

المحور الثاني: وسائل تدخل الصندوق النقد الدولي في سياسات الدول الأعضاء.

إن ظروف نشأة صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، جاءت وبكل تأكيد -لصالح الدول المتقدمة وخاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية.

فبنود اتفاقية تأسيسه صيغت، وبكل تفاصيها خدمة وتنظيرا للتنمية في الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، والتي يطبق عليها شروطا قاسية عند اللجوء إليه والاستفادة من موارده.

ويزداد الأمر تعقيدا على الدول النامية، في حالة عجزها عن الوفاء بديونها في آجالها المحددة، الأمر الذي يحتم عليها الدخول في دوامة الإجراءات أقل ما يقال عنها -أنها الأكثر صرامة من سابقتها والمتمثلة في إعادة ترتيب دينها الخارجي.

والمفارقة الغريبة في الأمر، أن تجد الدول المدينة نفسها تتعامل مع كل المؤسسات الاقتصادية مرة واحدة،لان تصنيفها وإدراجها في قائمة الدول النامية أو حتى الفقيرة يستدعي تدخل مؤسسات البنك الدولي

للنهوض بالتنمية، ولكي لا تعيش بمعزل عن العالم، يجب أن تقبل المخاطبة بكل قواعد وأحكام القانون الدولي التجاري متعددة الأطراف.

إن سياسة الصندوق الدولي، كانت ومازالت تصاغ من منظور رأسمالي ليبرالي يعمل على ترسيخ معالم العولمة الاقتصادية من خلال مؤسساته الثلاثة، والتي تعمل تسبيق محكم فيما بينها تحت غطاء ما يسمى بإزالة الفجوة بين العالم المتقدم من جهة والعالم المتخلف أو حتى الدول النامية من جهة أخرى.

أولا: البرامج صندوق النقد الدولي:

عندما تتوجه إحدى البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالبة التمويل فهي إما أن تكون في أزمة إقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها ويقوم الصندوق بتقديم المشورة الى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بتطبيق السياسات أو البرامج التي تمكنه من معالجة المشكلات القائمة في ميزان مدفوعاته.

ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب لا بد أن يتوصل إلى إتفاق موسع مع الدول حول برنامج للسياسات المرجوة إتباعها ويتم توضيح تفاصيله في "خطاب نوايا" توجهه الحكومة الى مدير الصندوق.

وقبل التعمق في الحديث عن هذه البرامج، يجدر بنا التأكيد على نقطة جد هامة مفادها أن الدولة العضو في صندوق النقد الدولي لما تقوم بطلب المساعدة منه، فيتحقق هذا الاخير من توافر مجموعة من الشروط أهمها:[13]

***موافقة الصندوق:** فبالرغم من بداهة هذا الشرط إلا أنه على الدولة الالتزام بمبادئ معينة في سياستها الإقتصادية الداخلية.

***العملات المطلوب سحبها من موارد الصندوق:** حيث يجب ألا تكون هذه العملات قد أعلن عن ندرتها من قبل ويتوقف إختيار العملات المسحوبة على عدة عوامل وأهمها ما يوجد في الصندوق من هذه العملات والحالة التي يوجد عليها ميزان المدفوعات واحتياطات الدول الأعضاء من العملة المطلوب سحبها.

***أسباب اللجوء إلى موارد الصندوق:** يجب على الدولة الطالبة السحب أن توضح أسباب هذا الطلب، وإثبات احتياجها لهذه العملات لتغطية العجز الذي يعانيه ميزان مدفوعاتها.

***مدى احترام الدولة لميثاق الصندوق:** ويقصد به عدم إخلالها بأحكام ميثاق الصندوق وبنوده، كأن تكون قد غيرت مثلا من سعر أو قيمة عملتها الوطنية، وهذا تجنبا للمنافسة غير المشروعة في هذا المجال.

***فترة التمويل:** أي مدة سداد القرض، حيث أنه كلما زادت المدة بين عملية الاقتراض والسداد عن ثلاثة أشهر، يحق للصندوق تقاضي عمولة بفائدة يتصاعد معدلها مع طول فترة القرض.

***كيفية استخدام المبالغ المسحوبة:** يجب على الدولة أن تقوم بصرف قيمة القرض في محاولة لتغطية العجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها، ويمنع عليها منعا باتا توجيه القرض في استخدامات أخرى.

ورجوعا إلى نقطة برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي نجد أنها تهدف الى إرساء الإستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء، ويتضح ذلك في برنامجي التثبيت أو الإستقرار الإقتصادي، والتعديل أو التصحيح الهيكلي.

1/ برنامج التثبيت أو الإستقرار الإقتصادي:

يهتم برنامج الاستقرار الاقتصادي بعلاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل مشكلة التضخم مثلا وتهريب رأس المال الوطني الى الخارج.

أ/تعريف برنامج الاستقرار الاقتصادي:

يعرف هذا البرنامج بأنه برنامج قصير الأجل، يصاغ في ضوء الإختلال الخارجي لعجز ميزان مدفوعات، ويهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات في آن واحد، بالرغم من كون تخفيض التضخم يحدث تناقض بين تخفيض الطلب وأهداف النمو في الأجل القصير. إلا أن المهم في نظر الصندوق هو كيفية إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعات بمراعاة حجم الواردات الأمثل، والذي يأخذ في الحسبان معدل نمو العرض وتدفق رؤوس الأموال باعتماد نظام إقتصادي يحقق استقرار السوق ولسبب اعتماد تمويل العجز بالاستدانة.[14]

ب/ محاور برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي:

بما أن الهدف من البرنامج هو زيادة قدرة الدولة العضو على الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية، ونظرا لان المشكلة تتمثل في وجود فائض الطلب فإن سياسة الصندوق تتحدث من خلال هذا البرنامج على ما يلي:

- تخفيض قيمة العملة المحلية للبلد، حيث يُتخذ هذا الأجراء عند بداية تنفيذ البرنامج من أجل رفع الصادرات والتقليل من الواردات مع موازنة المنتوج المحلي بالمنتوج الخارجي.

- تحرير الأسعار الداخلية، ورفع الدعم عن المواد الأساسية الموجهة للإستهلاك.
- إمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم.
- ترشيد النفقات العمومية، وضرورة التسيير العقلاني وذلك بخفض النفقات المتعلقة ببعض المجالات غير الانتاجية (التعليم،الصحة.....الخ).
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية، وذلك بتشجيع الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية.

ت/ التسهيلات المقدمة في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي:

إن التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والمتعلقة بتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي ما هي إلا قروض مالية تساعد الدولة في مواجهة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها وهي أنواع وأهمها:[15]

- **حقوق السحب العادية**: أنشئ هذا النوع من التسهيل في 28جولية 1968، وبموجبه تقوم الدولة العضو بطلب شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء في الصندوق مقابل دفع عملتها الوطنية.[16]
- **اتفاقات المساندة**: تم الاتفاق على هذا التسهيل في 13فيفري 1952وبموجبه، تستطيع الدول العضو والتي تتوقع أن تتعرض لأزمة في ميزان مدفوعاتها أن تطلب مساعدة الصندوق خلال مدة معينة من عد أشهر الى سنة. حيث يمكنها السحب المباشر للعملات الأجنبية التي تحتاجها من الصندوق.

ويعتبر هذا النوع من المساعدات أسلوب وقائيا لمواجهة أي إختلالات يمكن حصولها مستقبلا في ميزان المدفوعات.

- **حقوق السحب الخاصة**: هي وسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية كالذهب والدولارات والعملة الأجنبية القابلة للتداول.

2/ برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي: ويعتبر من أهم وأخطر البرامج التي يعتمد عليها الصندوق لمواجهة مشاكل اختلالات موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

أ/ تعريف برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي:

تهتم برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي بمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل مثل الانحراف في حوافز الإنتاج (سعر الصرف،الرسوم الجمركية ....) وتتولى سياسات جانب العرض هذه الاختلالات وتصحيحها.

ب/محاور برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي:

تقوم برامج التعديل الهيكلي على القيام بتغيرات هيكلية تتركز ضمن برنامج مالي متوسط الأجل (عادة ما يتراوح من 3الى 4سنوات، وتتوقف إمدادات التمويلات المقدمة في إطار هذا النوع من البرامج على مدى احترام وتطبيق الدولة العضو لمعايير الأداء الكمية والنوعية المحددة في البرنامج. وتتمثل أهم محاورها فيما يلي:[17]

- **السياسة المالية والنقدية**: والتي تقوم على إتباع سعر صرف مرن وواقعي واقتراح تخفيض قيمة العملة مع مكافحة التضخم.
- **السياسة التجارية أو الأسعار**: والتي تقوم على تشجيع التبادل الخارجي وتشجيع المنافسة بعد تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية.
- **سياسة تحسين النظام الضريبي والنظام المالي والتجاري:** وذلك قصد رفع الإيرادات العامة.
- **سياسة تحسين النظام الإنتاجي**: وذلك بإعادة هيكلة القطاع العام،أي التوجه نحو الخوصصة.
- **السياسة الاقتصادية**: الموجة لتأطير الأموال العمومية بترشيد الإنفاق العام وتشجيع الواردات إلى جانب إعادة توازن الميزانية العامة. [18]

ت/ التسهيلات المقدمة في اطار برنامج التعديل الهيكلي:

يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات على مدى المتوسط والطويل أهمها:

- **تسهيل التمويل التعويض**: وهو مخصص للدول الأعضاء المصدرة للمواد الخام، عندما يحدث لها تدهور مفاجئ في صادراتها.

- **تسهيل التكييف الهيكلي**: أنشأ هذا التسهيل عام 1986، وهو يقدم للدول النامية التي تواجه أزمات إقتصادية خانقة بسبب نقص المداخيل ومنها مشاكل حادة في ميزان المدفوعات.
- **تسهيلات التحول الاقتصادي**: وهو مخصص للدول التي أخذت في التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصادي السوق الحر.

ثانيا/ إعادة جدولة الديون الخارجية للدول:

تورطت معظم دول العالم الثالث في الكثير من المشاكل بسبب الاستدانة من الخارج، وبعد بلوغ الأزمة ذروتها، وبعد أن ترسخ في أذهان عدد كبير من الدائنين عدم قدرة هذه الدول على الوفاء – وهذا نتيجة لتراكم الديون - كان لازما عليها الدخول في إجراءات اعادة الجدولة.

وكالعادة دائما، يتدخل صندوق النقد الدولي في هذه العملية، ويعمل على التضييق على خيارات الدولة وأسرها بين مطرقة الدول الدائنة وسندان إعطائه الضوء الأخضر لقبول إعادة جدولة ديونها.

- 1/**تعريف إعادة الجدولة**: يقصد بإعادة الجدولة، ترتيب الدين الخارجي، وعادة ما تكون بتأجيل مواعيد دفع ذلك الدين. [19]

ومن أهم الأسباب التي دفعت الدول الى إعادة جدولة ديونها، هو معاناتها من ضائقة مالية وعجز في دفع ديونها الرئيسية والفوائد المرتبة عنها، وذلك بسبب:[20]

- ✓ انتهاج الدول سياسة اقتصادية كلية غير واقعية تؤدي الى إحداث عجز في ميزان المدفوعات وتضعف قدرة الدولة على تحمل خدمة الديون.
- ✓ المغالاة في الإقتراض من الخارج بشكل يتجاوز قدرة الدولة على الوفاء بخدمة ديونها.
- ✓ إتباع طريق أو سياسة اقتراضية غير مناسبة، مثل المغالاة في تضخيم الديون القصيرة الأجل.
- ✓ التأثر بأحداث خارجة عن إرادة الدولة.

2/ دور صندوق النقد الدولي في اعادة الجدولة:

يلعب صندوق النقد الدولي دورا بارزا في إعادة الجدولة، وأهم مظاهر تدخله تظهر كالأتي:

✓ يعتبر صندوق النقد الدولي وسيطا بين الدولة المدينة والنوادي المالية خاصة منها نادي باريس، حيث يقوم الصندوق بإعطاء صورة حقيقية عن الوضعية الاقتصادية التي تمر بها الدولة، مع العلم أن نادي باريس لا يقبل على الإطلاق اعادة جدولة ديون مستحقة للمؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي.

✓ ترفض النوادي المالية طلب الدولة المدنية بإعادة جدولة ديونها، إذا لم تقم هذه الأخيرة بسداد مع عليها من قروض وديون لصندوق النقد الدولي. وهذا ما حدث للسودان عندما عجز عن دفع ديونه المستحقة لصندوق النقد الدولي، فتراكمت فوائد الديون، وعلى اثر ذلك جُمدت حقوق البلد في الحصول على تسهيلات جديدة، ولم يتم قبول طلبه ببرمجة ديونه منذ عام 1984.

✓ يتشارك الصندوق النقد الدولي في المفاوضات التي تجمع بين نادي باريس الذي يمثل جماعة الدائمين والدولة المدينة لأن الصندوق ممثل بصفة مراقب في أشغال نادي باريس، ويقوم بتقديم كل المعلومات الضرورية حول وضعية اقصاد الدولة المعنية وآفاق ذلك الإقتصاد.

✓ يقبل طلب إعادة جدولة ديون بلد ما بتوافر مجموعة من الشروط أهمها،أن يكون البلد مرتبطا باتفاق مع صندوق النقد الدولي لمدة 18شهرا بما يحتوي عليه ذلك الإتفاق من شروط، ولا يقبل نادي باريس طلب إعادة الجدولة إلا إذا استفحل العجز في ميزان مدفوعات الدولة المدينة أو ازدادت متأخرات ديونها وتبرم الاتفاقات بعد تطبيق البرنامج الإصلاحي الذي يقترحه صندوق النقد الدولي على الدولة المدنية.

3/ أثار اعادة الجدولة على الدول المدينة:

تستند إعادة الجدولة على مبدأ أخذ حالة كل دولة مدنية على حدى، فالاتفاق الخاص بدولة معينة لا يسرى على دولة اخرى حتى وإن تشابهت أحوالهما التجارية والمالية، فإعادة الجدولة حسب نادي باريس تعتمد على أنماط متعددة تختلف حسب اختلاف الدولة طالبة تأجيل سداد دينها.

وفيما يلي نستعرض أهم الآثار التي تسببت فيها مسألة إعادة الجدولة وهذا كالآتي:

✓ أوضحت الكثير من الدراسات أن بنود إعادة جدولة الديون غير ملائمة لمديونية البلدان الفقيرة، حيث أدت الى ارتفاع خدمة ديونها ارتفاعا كبيرا، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي، أكد الخبراء ارتفاع خدمة الديون بشكل رهيب وفي فترة جد وجيزة فمن نسبة 17 % والتي تمثل خدمة الدين من الصادرات عام 1980ارتفعت النسبة الى 30 % منها عام 1986.

✓ أوضحت الكثير من الدراسات كذلك أن طلبات الدول المدينة بإعادة ترتيب دينها الخارجي تخضع لاعتبارات سياسية بحتة فالأردن مثلا. وبعد حرب الخليج الثانية، وبسبب طلبه لإعادة الجدولة. عانى كثيرا من بطء إجراءات المفاوضات وتعقيداتها الكثيرة بسبب موقعه من الحرب، الأمر الذي تغير تماما بعد توقيعه لإتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994.

✓ ترتكز برامج صندوق النقد الدولي على تقليص النفقات وزيادة الإيرادات دون أن تعطى أهمية مماثلة لتحسين الصادرات، وهي الطريقة الطبيعية لخدمة الديون الخارجية والتي يتفق عليها خبراء الإقتصاد.

✓ يستبد صندوق النقد الدولي في سياسة صنع القرار، حتى وإن كانت توجيهاته غر سلمية ولا تخدم مصلحة الدولة المدينة لأن نادي باريس لا ينظر أساسا في طلبات إعادة الجدولة إلا بعد الحصول على موافقة الصندوق، كما يشترط النادي المالي ضرورة الإستمرار ببرامج الإصلاح قبل وطيلة فترة الاتفاق على إعادة الجدولة.

ثالثا/ ترسيخ المنظمات الدولية الاقتصادية للعولمة:

تلعب المنظمات الدولية الاقتصادية ومن بينها، صندوق النقد الدولي دورا كبيرا في الترويج للعولمة.

فالعولمة في حقيقتها مجموعة من التغيرات، أهمها: زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية في إطار وحدة الأسواق، وكذلك النمو المتزايد في حجم المبادلات التجارية.

وقد عمل الفكر الليبرالي والرأس مالي – الذي أنشأ المؤسسات الدولية الاقتصادية،على جعلها سلطة عليا تتحكم في نظام الاقتصاد العالمي.

1/ العلاقات بين المؤسسات الدولية الاقتصادية:

ترتبط المؤسسات الدولية الاقتصادية إرتباطا وثيقا فيما بينها مشكلة محاورا للاقتصاد العالمي في جوانبه المتعلقة بالنظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي وأخيرا النظام الدولي التجاري متعدد الأطراف.

أ/ علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي:

تعتبر العلاقة وطيدة بين مؤسستي « برتيونوودز» وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

✓ إن الارتباط بين المنظمتين ارتباطا عضوي، وهذا ما تكرسه المادة الثانية من نظام البنك والتي تنص على ان العضوية في الصندوق شرط مسبق للعضوية في البنك.

✓ وجود لجنة مشتركة بين المنظمتين« لجنة التنمية» للنظر في المسائل ذات الاهتمام المشترك، كما أن المؤسستين تتبادلان المعلومات حول كل المسائل المستجدة حتى قبل عرضها على المديرين التنفيذين لكل من المنظمتين للموافقة عليها.

✓ دعوة المدراء التنفيذيون لنظرائهم في المنظمة الأخرى لحضور اجتماعات مجلسهم مع عدم منحهم حق التصويت.

✓ تعقد الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي المنظمتين في نفس المكان والتاريخ.

✓ تتداخل اختصاصات كل من المنظمتين في بعض الأحيان، خاصة بعد أزمة المديونية العالمية في سنوات الثمانينيات، حيث وسع البنك نظام قروضه ليشمل مسائل تتعلق باستقرار ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت، ادمج صندوق النقد الدولي ضمن اهتماماته إصلاحات هيكلية على صعيد الاقتصاد الجزئي.

ب/ العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية:

أبرم اتفاق تعاون بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في 09 ديسمبر 1996بسنغافورا وتلتزم المنظمات بموجب هذا الاتفاق، بالتشاور وبحضور مثليين عن كل منظمة في اجتماعات المنظمة الأخرى.

ومن مظاهرها الارتباطين المنظمتين، نجد ما يلي:

- يلتزم صندوق النقد الدولي بإعلام المنظمة العالمية للتجارة بالقرارات التي يتخذها اتجاه الدول الأعضاء، والذين هم أعضاء ايضا في منظمة التجارة العالمية، وأهم هذه القرارات، القيود الموضوعة على حرية الدفع المتعلقة بالمبادلات الدولية وعن إجراءات الصرف التميزية وممارسته سياسته للصرف المتعدد.
- تشارك كل منظمة في اجتماعات المنظمة الأخرى وتبادل الوثائق فيما بينهما.

ب/ أثار التعاون بين المنظمات الدولية الاقتصادية على الدول النامية:

أثبتت الممارسة الدولية في الكثير من الأحيان، تجاوز المؤسسات الدولية الاقتصادية -والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك منظمة التجارة الدولية – للوظائف التي انشأت من أجلها، وهذا كالأتي:

- ممارسة نوع من السلطة الوصائية على الدول النامية:

يذهب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيقهما لبرامجهما الى أبعد مما كان مقررا في نظامهما، حيث أصبح الصندوق يلعب دور المراقب على السياسة المالية والجبائية للدولة بعد إقراضه لبنوكها المركزية فنجد الدول المدينة نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية مكونة من المؤسسات المالية للدولة.

- تعمل المؤسسات المالية بجهد كبير لتحقيق مصالح الدولة الدائنة والتي تمثل أكبر المساهمين فيها، فالهدف من نشاطها هو تجميع العملة الصعبة الكافية لضمان مستوى معين من المدفوعات، وفي المقابل جلبت سياستها الإصلاحية المعاناة للدول والتدخل في شؤونها الداخلية واستنزاف مواردها.
- سيطرة رأس المال الدولي، وهذا هو الهدف الخفي من وراء برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بحيث يعملان على زيادة الفجوة بين عالم الشمال الغني وعالم الجنوب الفقير، بهدف السيطرة على كل الأوضاع الاقتصاديةوالاجتماعية في الدول النامية.

ثالثا/ نماذج عن تدخل صندوق النقد الدولي في سياسات الدول الأعضاء:

بالرغم من بعض النتائج المتواضعة وفي عدد محدود فقط من الدول، والتي عبرت بسلام في علاقتها مع صندوق النقد الدولي، وتؤكد غالبية دول العالم الثالث أنها تواجه سياسة استعمارية توسعية تهدف إلى القضاء على كيان الدولة وإلغاء كل مقومات وجودها.

وفيما يلي بعض التجارب التي أكدت من خلالها الدول على معاملتها القاسية واللاموضوعية من قبل الدول المسيطرة على صندوق النقد الدولي وتدخلها في شؤونها الداخلية باسم تحقيق التنمية بكل أبعادها المختلفة.

1/ تدخل صندوق النقد الدولي في منظمة أفريقيا جنوب الصحراء:

تعمل الدول الرأسمالية من خلال مؤسساتها الاقتصادية الدولية إلى السيطرة على بعض الدول الإفريقية، بهدف استنزاف ثرواتها، وكان صندوق النقد الدولي الرائد في تحقيق الأهداف الخفية للدول الكبير من خلال خضوعها للعديد من برامج صندوق النقد الدولي.

أ/ التعريف بمنظمة أفريقيا جنوب الصحراء:[21]

أفريقيا جنوب الصحراء، أو أفريقيا السوداء هو مصطلح المستخدم لوصف المنظمة من القارة الأفريقية والتي تقع جنوب الصحراء الكبرى وتتشكل هذه المنظمة من 48، دولة منها 42 بلدا يقع على البر الرئيسي للقارة الأفريقية بالإضافة الى ذلك هناك 6 من الدول الجزرية وهي: مدغشقر – جزر القمر- سيشل – الرأس الأخضر -وساوتومي وبرينسيبي، وتعدد دولة جنوب السودان وعاصمتها جوبا أحدث دولة تضاف للمنطقة بعد انفصالها عن الدولة الأم السودان، وذلك في 10جويلية2011، كما تتربع المنطقة على مساحة 24241900كلم^2، ويبلغ عدد سكانها حوالي 0,8 مليار نسمة بزيادة سكانية تقدر بـ 2,5%سنويا.

وتمتلك المنطقة على ظاهرها وباطنها موارد معدنية وطبيعية هائلة،اهمها:الماس,ذهب,النحاس....الخ.

وفيما يخص انتاج المحاصيل الزراعية، تساهم المنظمة بحوالي 60%من إجمالي إنتاج العالم من الكاكاو، و12 % من الشاي، و22 % من البن و40 % من زيت النخيل.

ب/ مشكلة المديونية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء:

تعاني منظمة أفريقيا جنوب الصحراء من مشكلة المديونية، والتي ساهم في تفاقمها تدخل المؤسسات المالية الدولية من جهة ومجموعة من العوامل التي تشكل معوقات أمام تنمية المنطقة وأهمها:

- ✓ تزايد معدلات الكثافة السكانية.
- ✓ عجز الإمكانيات المحلية عن استثمار الثروات الوطنية.
- ✓ الصراعات والنزاعات المسلحة.
- ✓ تدهور الحالة الصحية.

ضعف التنمية البشرية.[22]

وقد أكد الخبراء في هذا المجال، أن مشكلة المديونية في هذه المنطقة مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، وهذا ما يوضح من خلال علاقة هذه الدول بالمؤسسات المالية الدولية، وخاصة منها صندوق النقد الدولي.

والمديونية الأفريقية لا تحمل مضمونا واحد، فهي تختلف من دولة الى أخرى، حيث يمكن التمييز بين ما يسمى بالمديونية الهيكلية والمديونية العائدة الى نقص السيولة.

فالأولى تنطبق على الدول الأفريقية ذات الموارد القليلة التي يشك في قدراها على الخروج من مشكلة المديونية التي أوقعت فيها نفسها وذلك من خلال استمرارها في نهجها التنموي السابق.

أما الثانية فتشمل جميع، الدول ذات الموارد الكبيرة وهي ناتجة بالدرجة الأولى عن الحروب الأهلية والمبالغة في الاستعدادات الأمنية. كما تنقسم المديونية الأفريقية الى مديونية داخلية ومديونية خارجية.

حيث تشمل المديونية الداخلية جميع الإلتزامات المالية في ذمة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة اتجاه الاقتصاد الوطني، أما المديونية الخارجية، فشمل الالتزامات المالية التي في ذمة البلد ككل اتجاه الخارج والتي تكلفها الدولة.

وفيما يخص علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية، تؤكد الدول الأفريقية على عدم نزاهة المساعدات المقدمة من قبلها، بل هي لا تخرج من مجرد الرضا وقبول النظام سياسي معني، كما أن تطبيقها السياسات التكيف أدى بها الى الكساد الاقتصادي وتكريس وضعية التخلف وعدم الاستقرار السياسي، وعلى العموم أضرت سياسات التكيف الهيكلي ضرارا بالغا بالتنمية البشرية في إفريقيا، وكانت مجرد وسيلة لتدعيم وتعزيز النظام الرأسمالي لا غير.

2/علاقة صندوق النقد الدولي بالجزائر:

انضمت الجزائر رسميا الى صندوق النقد الدولي سنة 1963، وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربعة والعشرين، وقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات لحقوق السحب الخاصة، وفي سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، كما أنها استعملت الأقساط الكبيرة، وعليه كانت هناك عدة اتفاقات بين الحكومات الجزائرية والصندوق سواء في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي أو في إطار سياسات التعديل الهيكلي.

1/اتفاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

وكانت في مجملها بهدف إيجاد حل لمشكلة تفاقم الدين الخارجي ومحاربة الركود الاقتصادي.

وقد عقدت على أساسها الجزائر العديد من الاتفاقيات مع الصندوق، وأهمها:

- اتفاق الاستعداد الائتمائي الأول ماي 1989.
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991.
- اتفاق الاستعدادالائتماني الثالث أفريل1994.
- اتفاق القرض الموسع ماي 1995 – ماي 1998.

2/أثار تطبيق سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على الجزائر:

عانت الجزائر الكثير من أثار تطبيق برامج التعديل أو التكيف الهيكلي، حيث ساهمت في ظهور الكثير من مشاكل أهمها:

- الزيادة من الفوارق الاجتماعية.
- ارتفاع نسبة البطالة وسوء التوظيف.
- عدم فعالية التخفيض من قيمة العملة.
- انخفاض معدل النمو.
- الاختناق المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة وعدم مواظبة الاقتصاد.
- ارتفاع حجم المديونية الأمر الذي يجبر الدولة على اعادة جدولة ديونها.

وقد أثبتت هذه البرامج، تدخل صندوق النقد الدولي في الشؤون الداخلية للدولة عن طريق إملاءاته واشتراطاته المتكررة والتي أقل ما يقال عنها أصبحت تشكل مصدرا من مصادر الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أية دولة.

خاتمة:

يعتبر صندوق النقد الدولي مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي فهو لا يقوم بتمويل مشاريع أو أنشطة تنموية، وإنما يساعد الدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها عن طريق تطبيقها لمجموعة من البرامج تختلف حسب طبيعة المساعدات المقدمة من الصندوق. ويبدو من الوهلة الأولى أن الدولة التي تطلب المساعدة المالية من الصندوق، تشترك معه في إعداد البرنامج الذي سيطبق عليها حيث يجرى تصميمه بكل شفافية وبكل مرونة كذلك، ويختلف تطبيقه من دولة الى أخرى حتى ولو تشابهت ظروف وأسباب حصولهم على مساعدته.

وتكمن مشكلة صندوق النقد الدولي في كونه أداة لتحقيق الأهداف والأغراض السياسية للدول الرأسمالية، ومن هنا يتحول من دوره كمؤسسة تمويلية مساعدة للدول الأعضاء إلى مؤسسة سياسية، الأمر الذي جعل قرارته تتصف بالتسيس وعدم الموضوعية والنزاهة، حيث أصبح معروفا لدى جميع الدول أن الإستدانة من الصندوق تعد بمثابة الانتحار الذاتي، لأن الهدف منها ما يلي:

- تشجيع الدول النامية على الاستدانة الخارجية، وإخضاعها لشروطه المجحفة والقاسية.
- جني أرباح أقل ما يقال عنها أنها خالية تدخل أرصدة الدول الرأسمالية.
- عدم الإهتمام بالتنمية في دول العالم الثالث، وجعلها مجرد أسواقا مفتوحة لتصريف سلعها بأثمان جد مرتفعة.

وبذلك تحول صندوق النقد الدولي من مؤسسة تعاونية إلى آلية استعمارية هدامة، تعمل على الإنتقاص من سيادة الدول وتعريض وجودها وبقائها للخطر.

لهذا كان لزاما على دول العالم الثالث الحرص من هذا النوع من المؤسسات المالية وعدم تعريض وجودها للمساومات السياسية المنهجية والمدروسة من قبل الدول الاحتكارية.

ولهذا تطالب الدول النامية بإدخال إصلاحات معمقة على سياسات وأحكام صندوق النقد الدولي، وأهم هذه الإصلاحات ما يلي:

- ✓ إلغاء مبدأ التزام الدولة المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة.
- ✓ إعفاء البلدان النامية من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة الديون الخارجية.
- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العضو لا باسم تدعيم مسار حقوق الانسان ولا بحجة تطبيق الديمقراطية التشاركية وقواعد الحكم الراشد.

قائمة الهوامش:

(1) أحسن عمروش، الوكالات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاجتماعي ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة: الجزائر، 2000، ص 23.

(2) رضا هميسي، سلطة المنظمة في إبرام المعاهدات الدولية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 26.

(3) أنظر في مفهوم المنظمات الدولية المتخصصة:

*رياض صالح أبو العطا، المنظمات الدولية، الشارقة: مكتبة الجامعة، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 349.

*علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، دار الصادق الثقافية، 2012، ص 377.

(4) محمد عبد الرحمان الدسوقي، قانون المنظمات الدولية، الجزء الثاني، منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص 221 وما يليها.

(5) أنظر المادتين (58)، (62) من ميثاق الأمم المتحدة.

(6) أنظر المادة (64) من ميثاق الأمم المتحدة.

(7) نشأ صندوق الدولي بعد دراسة مشروعين لإنشاء منظمة نقدية دولية دائمة، وهما مشروع "هواين" الأمريكي ومشروع " كينز" البريطاني.
لمزيد من التفاصيل حول هذين المشروعين، أنظر: عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي – صندوق النقد الدولي الآليات والسياسات، الجزائر: دار هومة،2003، ص5 وما يليها.
(8) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص176.
(9) عبد الحميد عبد المطلب، النظام العالمي الجديد وأفاقة المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، مصر، الدار الجامعية، 2002، ص176.
(10) الطاهر برباص، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد- دراسة حالة الجزائر -مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وتمويل،جامعة بسكرة،2008/2009، ص3.
(11) عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص60.
(12) المرجع نفسه، ص51 وما يليها.
(13) كريمة محمد الزكي، أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية، الطبعة الأولى، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2004، ص ص، 32،33.
(14) إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 1990-2012. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013 - 2014.
(15) المرجع نفسه، ص 36 و ما يليها.
(16) كريمة محمد الزكي، مرجع سابق، ص29.
(17) فلة عاشور، وآثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004- 2005، ص 50.
(18) إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص39.
(19) عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص144.
(20) المرجع نفسه، ص ص، 145،144.
(21) عبيدات ياسين، بيوض محمد العيد، تقديم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل – دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء مجمع مداخلات الملتقى الوطني الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر الدول العربية في ضل العولمة،08-09 ديسمبر2014 ص210.
(22) المرجع نفسه، ص211.

قائمة المراجع المعتمد عليها في مقياس المنظمات الدولية الاقتصادية:

1/ رياض صالح أبو العطاء، المنظمات الدولية، مكتب الجامعة الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

2/ أحسن عمروش، الوكالات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاجتماعي ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، 2010.

3/ قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، الـ"صند.F.M.I " الآليات والبيانات دار هومة، الجزائر، 2005.

4/ عديلة العلواني، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.

5/ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ضلال الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة المصرية مصر 2011.

6/ محمود غرت اللحام وآخرون العلاقات الاقتصادية الدولية في ضل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2017.

7/ جابر فهمي عمران، الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.